الحلقة الفلسطينية هو الباب الواسع الذي تدخل منه المنظمة وبقوة الى مسرح الحدث العالمي. واستطيع ان اؤكد ذلك في جملة الانتصارات والانجازات التي تحققت في العام الاول للانتفاضة. أي قبل ان تبدأ قيادة المنظمة بتقديم التنازلات المجانية فمثلاً وبفضل الانتفاضة وتعاسك الوضع الفلسطيني، ارغم الملك حسين على اعلان فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الفلسطينية المحتلة. واتخذ مجلس الامن أهم القرارات فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، اقصد قرارات ٦٠٥، ٦٠٧، ٦٠٨ وغيرها الكثير من الانجازات إذن ماالذي يدعونا للجري خلف سراب الحلول الامريكية؟ وماالذي يمنعنا من الاعلان جهاراً وبلغة حازمة: لا لخطة شامير، لا لنقاط مبارك العشر، لا لخطة بيكر، لا لكل خطة ومشروع لا يقر بحقوقنا الثابتة والمشروعة؟

واخيراً اود ان اؤكد ان بوسعنا ولدينا الامكانيات والقدرة على مقاومة هذه الضغوط، وياتي في المقدمة التمسك بالوحدة الوطنية والعمل على ترسيخها وتعميقها والالتزام الصارم بقرارات الاجماع الوطني والهيئات القيادية للمنظمة على مختلف مستوياتها.

هذه هي الشروط التي لاغنى عنها والحاسمة في التصدي لاية ضغوط ومشاريع تخالف الارادة الوطنية الفلسطينية، وحقوق الشعب الفلسطيني كاملة غير منقوصة.

●● نايف حواتمة

إن مجموعة تطورات كبيرة شكلت قوى مادية وسياسية واخلاقية بجانب الانتفاضة وحقوق شعبنا الوطنية وهذا الذي، كما قلت، دفع بالادارة الامريكية على امتداد ٨٩ للتفلت ومحاولة الهروب من هذا الواقع الدولي والفلسطيني الجديد واتخذ هذا التفلت صيغتان: الصيغة الاولى: مطعطت الوقت لاعطاء قوى الاحتلال الفرصة لتوجيه الضربات للانتفاضة وبامل كسرها وقد فشلت كل هذه الجهود على امتداد عام ١٩٨٩. والصيغة الثانية طرح سلسلة من المشاريع الاعتراضية لتعطيل مفاعيل دور الانتفاضة ومبادرة السلام الفلسطينية على المستوى الدولي الضاغط على الولايات المتحدة الامريكية وقد تمثل هذا منذ اليوم الاول لبدء الحوار الفلسطيني الامريكي بطرح مشروع الانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة والذي يستهدف ادارة الظهر لـ م.ت.ف. ومحاولة مواصلة الجهد لخلق البديل عنها بجانب تجزئة الشعب الفلسطيني من اجل تجزئة حقوقه الوطنية وحصر هذه الحقوق بسكان الضفة والقطاع، وسلخ الحكم الذاتي للسكان عن الحق بالسيادة على الارض المحتلة، ثم تبلور هذا الاقتراح الامريكي الذي استهدف وضع سد اعتراضي بوجه مد إعلان دولة فلسطين ومبادرة السلام الفلسطينية تبلور إلى مشروع شامير المعلن في ١٤ ايار، مايو، ٨٩ والمستند الى مشروع الانتخابات الاسرائيلي - الامريكي الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة. وبعدها حاولت الادارة الامريكية بالتنسيق مع مصر لدفع الحكومة المصرية لاخذ دور خاص باعلان النقاط العشر المصرية واخيراً خطة بيكر ذات النقاط الخمس، وكل هذه الخطط الاعتراضية استهدفت وقف المد المتفاعل مع مبادرة السلام الفلسطينية والضاغط من اجل حل شامل ومتوازن في اطار المؤتمر الدولي الفعال كما استهدفت اربك تصاعد الإنتفاضة وكذلك إرباك الأوضاع الفلسطينية والعربية والدولية بمحاولة تقسيم الصف الفلسطيني وقد فشلت هذه الجهود حتى هذه الثانية، ومحاولة تقسيم الموقف العربي الذي خرج متحداً في قرارات الدار البيضاء وفعلا بالنقاط العشر المصرية تم إرباك الموقف العربي حيث ساندت السعودية الجهود المصرية بدلاً من ان يتحد موقف كل الدول العربية وفقاً لقرارات الدار البيضاء بما فيه اللقاء بين فلسطين والاردن وسوريا ومصر ولبنان الذي اصبح له الآن رئيس منتخب للبحث المشترك والتنسيق من اجل الضغط الموحد نحو اسناد الانتفاضة وعلى طريق الاصرار على بدء الاعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الفعال وصولا للحل الشامل والمتوازن للصراع الفلسطيني والعربي - الاسرائيلي. كما تمكنت هذه الخطط الاعتراضية من إيجاد شرخ في الموقف الأوروبي الغربي وإرباكه كما ظهر بالتصريحات التي صدرت عن اوساط فرنسية وايطالية معجبة للنقاط المصرية ونقاط بيكر مع ان هذه النقاط تشكل خطوة للوراء عن بيان قمة دول السوق الاوروبية المشتركة في مدريد، الا ان هذه الخطط الاعتراضية بالحياة يقترب من الصفر بفعل تعاظم وصمود الانتفاضة وتفعل كل القوى الديمقراطية والوطنية السلمية داخل م.ت.ف. بقرارات نوفمبر، لاقل من دولة مستقلة لشعبنا بعد اعلان دولة فلسطين، في المبادرة السياسية الفلسطينية التي تصر على حل شامل ومتوازن في اطار مؤتمر دولي وفعال

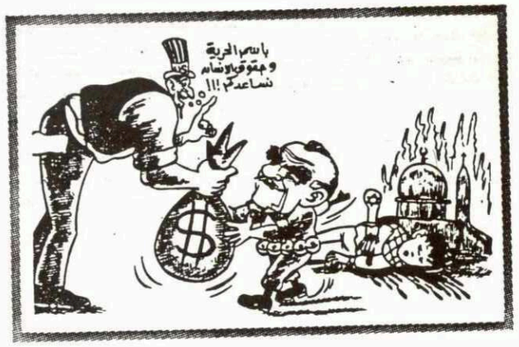

يراعي مصالح جميع أطراف الصراع، بديلا عن كل المشاريع والخطط التي تريد احياء سياسة كامب ديفيد والتي تريد كسب الوقت بسلسلة اعتراضية تمهيداً لارجاع المنطقة عشر سنوات الى الوراء وربطها من جديد بسياسة الاستفراد الامريكية والتوسعية الاسرائيلية، كما تمثل هذا بخطة شولتز الذي طواها زمن الانتفاضة ويتمثل الان بنقاط بيكر المتجاهلة لـ م.ت.ف. ودورها والمتجاهلة للحل الشامل والمتوازن والمؤتمر الدولي والمصرة على ان يكون أساس اي مباحثات فلسطينية - اسرائيلية هي مع وفد فلسطيني من عناصر الداخل دون ان تظهر رائحة م.ت.ف وسط هذا الوفد، وان تكون خطة الانتخابات ومشروع شامير هي أساس المباحثات.

●● سليمان النجاب

● ان لمنظمة التحرير الفلسطينية سياسة محكمة سجلتها بدقة خلال الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني في الجزائر هذه السياسة تمر عبر العناصر الاساسية التالية: ضمان انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة سنة ١٩٦٧، اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. المؤتمر الدولي بمشاركة منظمة التحرير والدول دائمة العضوية في مجلس الامن لاطراف النزاع هو الاطار الملائم من اجل بلوغ هذه التسوية وضمانها.

هذه السياسة الفلسطينية هي سياسة وحيدة للدول العربية تجاه موضوع الصراع العربي - الاسرائيلي كما حددتها قرارات القمة العربية في الدار البيضاء ومصر هي بلد عربي التزم بهذه القرارات. ماذا عن النقاط العشر؟ انها تتجاهل حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وتتجاهل تماماً منظمة التحرير الفلسطينية كما تتجاهل المؤتمر الدولي وهي بذلك تتقاطع مع خطة شامير. هذه النقاط قبل ان تصبح كخطة كان قد قدمها لسفير الامريكي في آخر جولة من الحوار مع الوفد الفلسطيني في شهر اغسطس الماضي.

ان القيادة الفلسطينية متمسكة ولا تستطيع ولا تملك الحق في التنازل عن اي قرار من قرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، فواجب ودور اللجنة التنفيذية والقيادة الفلسطينية هو تنفيذ هذه القرارات وعدم الخروج عنها قيد انملة.

●● مامن احد يختلف على ان الانتفاضة احدثت تغيرات نوعية في داخل الوطن المحتل وعلى كافة المستويات. والسؤال: اثر الانتفاضة الذي يكثر الحديث عنه مازال يفصله عن إحداث تغيرات في بنية المنظمة مسافة شاسعة. فمازالت كل المظاهر السلبية ترافق عمل المنظمة ومؤسساتها، والاصلاح الديمقراطي المطلوب لاحداث نقلة نوعية في عمل المنظمة وادائها بما يتلائم مع الانتفاضة لم يحصل حتى الآن، رغم انه اكثر من مرة تقدمت الفصائل بمشاريع يبدو انها حفظت بارشيف اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي، ولم يحصل شيء على الأرض بهذا الخصوص. لماذا وماهي الطرق لاجراء هكذا اصلاح؟؟

●● جورج حبش

■■ موضوع الاصلاح الديمقراطي في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، كان دائماً محل اهتمام الجبهة الشعبية، والقوى الوطنية والديمقراطية الفلسطينية. ولكنه يحتل اهمية خاصة يشعر بها الجميع، طلائع وجماهير، عندما تمر الثورة باحداث كبرى كتلك التي نعيشها منذ عامين، اقصد الانتفاضة الشعبية العارمة التي تفجرت في التاسع من كانون ثاني ١٩٨٧.

ان الانتفاضة الفلسطينية باتت تفرض فرضاً عملية الاصلاح الديمقراطي في م.ت.ف واصبح شعورنا بالمسؤولية إزاء الانتفاضة يرتبط ارتباطاً كاملاً وكلياً بانجازنا لعملية الاصلاح هذه. بحيث تصبح المعادلة.. «انتفاضة في الداخل وعملية اصلاح في مؤسسات م.ت.ف في الخارج» تعكس نفسها على حماية الانتفاضة واستمرارها ودعمها وتصعيدها وتفاعلها، ان الوضع القائم حتى هذه اللحظة في مؤسسات م.ت.ف لايجوز إن يستمر. ان الانتفاضة تفرض فرضاً عملية اصلاح ديمقراطي تحول مؤسسات م.ت.ف من واقعها المهترىء والبيروقراطي الى واقع جماهيري وكفاحي. لابد ان تستقيم المعادلة الوطنية. والسؤال المطروح هو: ماالذي منع ان تكون جماهيرنا الفلسطينية في الخارج معبأة للنضال واسناد الانتفاضة مالياً ومادياً وسياسياً وعسكرياً وعلى كافة الاصعدة.

الجواب على هذا السؤال هو: واقع م.ت.ف، ونحن الذين في الخارج - واخلاصاً للانتفاضة - نقع علينا مسؤولية القيام بعملية الاصلاح هذه.

ان موضوع الاصلاح الديمقراطي يعني - نظرياً ضرورة الارتقاء دائماً باشكال ومضامين العلاقات، التي تربط اطراف الجبهة الوطنية، بل واعادة النظر فيها عند وقوع المستجدات السياسية الكبرى بهدف حل التعارضات التي تنشأ بين العوامل الموضوعية لتطور الثورة، ومابين العوامل الذاتية المتمثلة بادائها وقيادتها.

واذا كان الهدف دائماً بلوغ اقصى تعبئة لطاقات الجماهير الفلسطينية داخل وخارج الوطن المحتل، حتى يقوم كل تجمع منها بدوره، تجاه الثورة والقضية. واذا كانت الفصائل تمثل مختلف طبقات الشعب فان عملية الاصلاح يجب ان تستهدف يوماً بعد يوم، اعادة ترتيب الصفوف واللوائح والقوانين الداخلية، لكي تعكس مجمل التغييرات التي تحصل في الواقع الموضوعي في اطار العملية الثورية. وبهذا المعنى يمكن اعطاء مفهوم أعمق للديمقراطية والعمل الجماعي وتحشيد القوى على افضل مستوى ممكن.

وفي اطار الملموس الفلسطيني، فقد طرحت الانتفاضة هذه المسالة بقوة فائقة، لايجوز ان نغمض العين عنها. فالتعاطي مع الانتفاضة بأساليب عمل، وادوات (مؤسسات، واطر) ولوائح قديمة، لايمكن ان يساعد الانتفاضة على الارتقاء باساليب ومستويات مجابهتها للاحتلال الصهيوني.

ومن المؤسف القول، ان الانتفاضة قد عمت كافة قرى ومدن ومخيمات شعبنا داخل الوطن، قبل ان تستفيق بعض مؤسسات ودوائر ومكاتب وسفارات المنظمة من غفوتها. كما ان الفردية وسياسة الاستحواذ والهيمنة والبيروقراطية والفساد، والاستزلام.. وظواهر عديدة اخرى. لاتزال بعيدة عن متناول العلاج الجدي. واقول بصراحة ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين